مقدمة

يُعدُّ مفهوم الديمقراطية من المفاهيم السياسية الشائعة في العصر الحديث، وأصبح هذا المفهوم يتمتع بجاذبية كبيرة لدى الشعوب المختلفة، حتى إنه أصبح ينظر إليه باعتباره النموذج الأمثل لأي نظام سياسي. كما أنه وفي ظل رواج هذا المفهوم، أصبحنا نشهد ما يسمى بموجة التحول الديمقراطي. وهذا الأمر ينطبق على كثير من دول العالم، بما فيها الدول الإسلامية.

وهذا الأمر، أي انتشار مفهوم الديمقراطية، دفع المفكرين الإسلاميين، كما دفع غيرهم من المفكرين، لتناوله والتطرق لجوانبه المختلفة.

إن مفهوم الديمقراطية يعتبر من المفاهيم التي تثار حولها العديد من الآراء والإشكاليات وعلامات الاستفهام، من جانب المفكرين الإسلاميين في العصر الحديث. فمن خلال تعامل رواد الفكر الإسلامي المعاصر مع هذا المفهوم، برزت اتجاهات مختلفة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، سواء ارتبط ذلك ببعض جوانب هذا المفهوم أم بكليته. ويمكن القول بأن مفهوم الديمقراطية، بغض النظر عن استخدامه باللفظ أو من خلال عناصره وقضاياه الأساسية، يمثل محوراً في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

ويمكن القول بأن هناك جدلاً فكريّا حول موضوع الديمقراطية، والمفاهيم الوافدة أو الأجنبية التي دخلت على الواقع السياسي والاجتماعي العربي والإسلامي. وهذا أثار مشكلة في التوفيق بين هذه المفاهيم وبين الموروث، من مبادئ وكتابات تختص بالإطار السياسي في المجتمع الإسلامي.

ولكن هذا الجدل، وبالرغم من أنه قد يظهر أن هناك معضلة بالفعل في التوفيق بين المبادئ أو المفاهيم السائدة في المجتمع وبين المفاهيم الأجنبية، إلا أنه لا يعني أن هناك

عزوفًا عن محاولة حل هذه الإشكالية بسبب تشابكها أو تعقدها، فقد برزت العديد من المحاولات في هذا السياق، إما لحل هذه الإشكالية وفض الاشتباك بين الأمرين أو للتأكيد على هذا التباعد وترسيخ هذه الإشكالية.

وليس من المستغرب الاختلاف وعدم اتفاق المفكرين الإسلاميين على تصور معين إزاء مفهوم الديمقراطية، فالديمقراطية أصلاً هي مفهوم خلافي حتى في المجتمعات الغربية، وكما يشير لذلك العديد من مفكري الغرب.

فإذا كان المفكرون الإسلاميون قد انطلقوا في تناولهم لمفهوم الديمقراطية من أصول واحدة، وهي الأصول الإسلامية العامة، وتلك المرتبطة بالإطار السياسي بشكل خاص، فإن كيفية قراءة تلك الأصول المتضمنة في النصوص الشرعية الثابتة أو كيفية إنزال هذه النصوص على أرض الواقع، موضع خلاف. الأمر الذي انعكس على طريقة تعامل هؤلاء المفكرين مع مفهوم الديمقراطية، وبالتالي الاختلاف في الآراء التي توصلوا إليها. وإذا أمكن تقسيم هؤلاء المفكرين من حيث آرائهم حول الديمقراطية إلى مؤيد ومعارض، فإنه يمكن اعتبار الشيخ محمد الغزالي أحد رواد الاتجاه المؤيد، مع التأكيد على الاتجاهات الفرعية داخل كل من هذين الاتجاهين.

ويمكن أن يكون لهذه الدراسة أهمية من الناحيتين العلمية والعملية. فمن الناحية العلمية، فإنها تُعدُّ محاولة لإيجاد تراكم علمي ومعرفي حول المفكرين الإسلاميين المعاصرين، ولفت النظر إلى ضرورة نيلهم القدر من الدراسة والبحث، مثلما حظي به غيرهم من المفكرين الإسلاميين الأقدمين، وبالتالي تكون هذه الدراسة كتوثيق لفكر الغزالي وإنجازاته المتعددة، وذلك فيما يتعلق بموضوع الدراسة ومنهجه. ويمكن بلورة أهمية الدراسة من الناحية العلمية في النقاط التالية:

١ - بيان مدى دراسة المفكرين الإسلاميين المعاصرين للمفاهيم السياسية التي تعتبر غربية المنشأ، وبيان مواقفهم منها، مع التركيز على آراء الشيخ الغزالي.

٢ - محاولة توضيح كيف نظر الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ممثلاً في الشيخ الغزالي، إلى أساليب تحويل الديمقراطية من قيمة وأطر فكرية إلى واقع معاش.

٣ - كيف نظر الشيخ الغزالي للديمقراطية في علاقاتها بالشورى، ومدى التقاطع بينهما والاختلاف.

أما من الناحية العملية، فإن العالم اليوم يشهد تحولات ديمقراطية في كثير من البلدان، ومنها دول العالم الإسلامي، وبالتالى فإنه من المفترض أن يكون هناك موقف للعرب والمسلمين من خلال مفكريهم نحو هذه المسألة، ويمكن جمع آراء هؤلاء المفكرين وتحليلها لتكون مرجعًا يتحدث عن مثل هذه المفاهيم. كذلك فإنه من المفيد أيضًا معرفة رأي علماء الإسلام في مدى صلاحية هذه المفاهيم وتطبيقها في بلاد المسلمين.

ويمكن تلخيص النقاط التي تنبع منها الأهمية العملية فيما يلي:

١ - مدى مساهمة المفكر الإسلامي المعاصر في قضايا معاصرة، تهم العالم الإسلامي، مثل قضية الديمقراطية والتحول إليها، وكيف يمكن تفعيل الآلية المناسبة في هذا التحول.

٢ - كيف يمكن إحداث التوافق بين الشورى والديمقراطية، من خلال أشكال مؤسسية قادرة على تجاوز الجدل الفكري حول العلاقة بينهما.

ومما دفعنا لاختيار الغزالي[1] ليكون موضعًا للدراسة، بعض الاعتبارات، أهمها:

١ - إن الغزالي كان له السبق في تناول مثل هذه المواضيع، وبهذا الشكل الذي يقوم على التوفيق بين الاعتبارات الدينية والواقعية. وبالطبع، فهو لم يكن منفردًا في هذا

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هناك فريقًا ممن تعاملوا مع فكر الشيخ الغزالي، قد نظروا إليه باعتباره فكرًا بالمعنى العام، فيما ركز فريق آخر على وصفه بالداعية قبل أي شيء آخر.

- من الفريق الأول، انظر:

- محمد وقيع الله، **ملامح الفكر السياسى للشيخ محمد الغزالي**، ص ١٠٥ - ١٣٧.

- وممن اعتبر أن الغزالي هو داعية قبل كل شيء، انظر:

- يوسف القرضاوي، الغزالي رجل الدعوة، في: فتحي ملكاوي (محررًا)، **العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي**، ص ٢٠٧ - ٢٢٣.

السياق، ولكنه في الوقت ذاته متمتع بحصيلة تجارب شخصية قد لا يكون غيره قد مر بها، وهذا ما سنلاحظه حين دراستنا للعوامل المؤثرة على نظرة الغزالي تجاه الديمقراطية وعلاقتها بالشورى أو غيرهما من المفاهيم السياسية التي تشكل محور فكره السياسي.

٢- إن الغزالي قد فارق الحياة، وهذا يعني أن ما طرحه من أفكار يمثل آخر ما توصل إليه، وأن نتاجه وتصوراته تشكل نهاية المطاف بالنسبة له، أي أن هذه الأفكار لن تتغير بفعل عوامل معينة، وهذا يعطينا تصوراً أكثر تكاملاً بفعل هذا الثبات.

٣- ويضاف إلى ما سبق، أن ما طرحه الغزالي في هذا السياق يعتبر متكاملاً إلى حد بعيد. بمعنى أنه تناول جوانب مختلفة من مفهوم الديمقراطية، بعكس كثير ممن تناولوا هذا المفهوم، وذلك بالتركيز على جوانب معينة.

ويمكن القول إن معظم الدراسات التي تناولت تصورات وأفكار الشيخ الغزالي تتصف بالعمومية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

١- هناك دراسات تناولت حياة الغزالي من خلال تتبع مسار أفكاره وتصوراته في مجالات مختلفة، وذلك من خلال دراسة مختلف آرائه ومتابعة مختلف مؤلفاته وكتاباته وتصنيفها ضمن مواضيع معينة. ومن هذه الدراسات: دراسة يوسف القرضاوي وهي بعنوان: «الشيخ الغزالي كما عرفته: رحلة نصف قرن». فقد تناول المؤلف من خلال عشرة فصول، جوانب متعددة من حياة الغزالي، إضافة إلى جوانب من فكره وإنتاجه العلمي. فقد تحدث عن حياة الغزالي ونشاطه في بداية حياته، والغزالي وحسن البنا، والغزالي وحسن الهضيبي، والغزالي وثورة ٢٣ تموز (يوليو)، ونشاط الغزالي الدعوي وأساليبه ووسائله في الدعوة وبعض الأمور المرتبطة بهذا الموضوع، إضافة إلى المجالات التي خاض فيها الغزالي ضمن هذا الإطار، ثم الدراسات القرآنية للغزالي، ودراسات الغزالي في مجال السنة، ثم دراسات الغزالي في مجال الفقه، والإصلاح والتجديد في فكر الغزالي، وفي الفصل العاشر تعرض القرضاوي لعدد من المواقف التي وقفها الغزالي وكان لها صدى كبير، مثل شهادته في قضية مقتل فرج فوده. وفي كل موضوع من هذه الموضوعات، كان القرضاوي يطل

عليها من خلال مؤلفات الغزالي المرتبطة بكل منها، كما رد على كثير من الاتهامات والانتقادات الموجهة للغزالى. وقد وصل القرضاوي إلى أن إنتاج الغزالي العلمي يمثل مدرسة فكرية متكاملة.

٢- وهناك دراسات تناولت سمة معينة لفكر الغزالي، وحاولت طرح بعض النماذج والأمثلة. مثل دراسة محمد يونس: «**تجديد الفكر الإسلامي على مشارف قرن جديد: قراءة في تجربة الشيخ محمد الغزالي**». تناول المؤلف، ومن خلال خمسة فصول، موضوع الإصلاح والتجديد عند الغزالي. ففي الفصل الأول تحدث عن موقع الغزالي في مدرسة التجديد وعلاقته بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا، باعتبارهم من أهم من تأثر بهم الغزالي في هذا المجال، ثم أهم معالم التجديد عند الغزالي، وخصوصًا دور العقل الإنساني والاجتهاد، وتطرق المؤلف في الفصل الثالث إلى الإصلاح والتجديد عند الغزالي في المجال السياسي، وخصوصًا فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية وما يرتبط بها من عناصر، وفي الفصل الرابع يتناول المؤلف إسهامات الغزالي في الفكر الإسلامي في المجالات المختلفة، مثل القرآن والسنة والعبادات وموضوع المرأة وغير ذلك. وأخيرًا يتعرض محمد يونس لنشاط الغزالي في مجال الدعوة وتميز الغزالي في هذا المجال.

٣- هناك دراسات تناولت مواضيع معينة عند الغزالي[١]، مثل دراسة محمد وقيع الله، وهي بعنوان: «**ملامح الفكر السياسي للشيخ الغزالي**». وقد تناول الباحث في هذه الدراسة مجمل تصورات الغزالي تجاه النظام السياسي، وخصوصًا تلك المرتبطة بالعلاقة بين الدين والسياسة، إضافة إلى الديمقراطية وما يرتبط بها من عناصر، مثل الانتخابات، وعلاقتها بالشورى. كما يتناول الباحث مسألة العلاقات الدولية في الإسلام كما يتصورها الغزالي، ودور المرأة السياسي. إضافة إلى قضايا أخرى من قبيل

(١) في الواقع معظم الدراسات المتعلقة بالغزالي يمكن تصنيفها ضمن هذا الصنف، أي دراسة موضوع معين عند الغزالي، مثل العقيدة والسنة والقرآن وعلوم تفسيره والسيرة النبوية والفقه واللغة العربية وقضايا المرأة، وغير ذلك. انظر هذه الدراسات في العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي، والشيخ محمد الغزالي صور من حياة مجاهد عظيم، والعدد الخاص من مجلة إسلامية المعرفة، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت حياة الغزالي والتعريف به (انظر القائمة في نهاية الدراسة).

القومية العربية، والثقافة السياسية للمجتمع، والنظام الاقتصادي كما يتصوره الغزالي وما يرتبط به، مثل توزيع الثروات الوطنية والملكيات الخاصة وغير ذلك. وقد وصل الباحث إلى أن الغزالي بتصوراته حول هذه المواضيع يمثل امتداداً للمدرسة الإصلاحية التجديدية الحديثة، كما أن تصوراته في هذا المجال تتسم بالواقعية مع التزامها بالأصول والمبادئ الإسلامية. وهذه الدراسة الأخيرة هي أقرب الدراسات لموضوع دراستنا.

٤- إلا أن هذه الدراسات تتناول أفكار الغزالي بعامة، وليس في إطارها السياسي فحسب، بل تتناول أيضًا أطرًا أخرى مثل المجال الاقتصادي. وحتى فيما يرتبط بالجانب السياسي، فإنها تتسم بالعمومية وعدم التركيز على جانب معين، كما أن الديمقراطية لم تأخذ حجمها الحقيقي في هذه الدراسات وبما يتناسب واهتمام الغزالي بها، إضافة لضعف التحليل فيها. أما ما سنقوم به في هذه الدراسة فسنحاول أن نستقرئ تصورات الغزالي وأفكاره حول الديمقراطية على وجه الخصوص، ونحاول الابتعاد عن العمومية وخلط الأفكار بين ما هو سياسي وما هو غير ذلك، ثم نعمل على إخراج الأفكار المتعلقة بمفهوم الديمقراطية وعلاقتها بالشورى من بين هذا البناء السياسي العام عند الغزالي.

ولكي نستطيع الربط بين مفهومي الدراسة، نورد فيما يلي تعريفات لمفهوم الديمقراطية كما يطرحها عدد من المفكرين الغربيين، ثم نطرح بعد ذلك تعريفات معاصرة لمفهوم الشورى، كما يقدمها مفكرون مسلمون معاصرون. وذلك في محاولة منا لإبراز العناصر الأساسية للمفهومين. كما نتبع هذه التعريفات لكلّ من المفهومين بمؤشرات عامة توضح وبشكل عام، مفردات ومحاور التركيز في دراستنا.

١- تعريف مفهوم الديمقراطية:

- من أكثر التعريفات شيوعًا لمفهوم الديمقراطية: هو «حكم الشعب، بالشعب، وللشعب». وهو التعريف الذي ظهر قديمًا عند الإغريق، واشتهر عن الرئيس الأمريكي لنكولن.

- على أن هناك من يرى أن الديمقراطية أصبحت اليوم حكم الكثرة، بدلاً من حكم الشعب كله، حسبما يفهم من سياق التعريف السابق[١].

- تعريف جوزيف شومبيتر: «هو ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن للأفراد من خلاله، اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس»[٢].

- وهناك من يعرف الديمقراطية بأنها: «مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم»[٣].

- وتعرّف الموسوعة السياسية هذا المفهوم بأنه: «نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة»[٤].

- يعرف ليلاند بولدوين الديمقراطية بأنها: «عملية سياسية إيجابية غرضها تحقيق إرادة الشعب المتطورة في التقدم نحو الحرية والمساواة والإخاء»[٥].

- روبرت دال: «الديمقراطية حكم جماعي قائمٌ على الانتخاب»[٦].

- تعريف ألان تورين للديمقراطية: «اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة»[٧].

---

(١) على خليفة الكوارى، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في حوار من أجل الديمقراطية**، تحرير علي خليفة الكواري، ص ١٢٥.

(٢) انظر مثلاً رأي روبرت دال، ورد في: ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ١٩٩٧، ص ١٦.

- كذلك: جون الستر ورون سلاجستاد (محرران)، **الدستورية والعقلانية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: سمير نصار، ص ٥.

(٣) المرجع ذاته، ص ١٦.

(٤) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، ص ٧٥١.

(٥) ليلاند دوايت بولدوين، **الديمقراطية أمل الإنسانية الكبير**، ترجمة يوسف الخال، ص ١١.

(٦) روبرت دال، **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ص ٤٥.

(٧) ألان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة: حسن قبيسي، ص ٣٩. =

ونحن هنا نفضل تعريف شومبيتر، إذ إنه أكثر اتفاقًا وتوافقًا مع هذه الدراسة. إذ إن الغزالي يركز في كتاباته، على قضية المشاركة السياسية العامة، من خلال الانتخاب أو البيعة، وضمان حق الأمة في حكم نفسها أو اختيار من يحكمها، والمشاركة في مناقشة الأمور التي ترتبط بمصالحها، ووضع التشريعات المرتبطة بها، وهو ما يشتمل عليه التعريف سالف الذكر. كما أن كثيرًا من التعريفات الأخرى تشتمل على هذه العناصر، والتي تمثل الأساس بالنسبة للديمقراطية.

ويمكن وضع المؤشرات التالية لتحويل مفهوم الديمقراطية إلى مفهوم يمكن قياسه على أرض الواقع، ومن هذه المؤشرات.

- ضمان وحماية حقوق الإنسان وحرياته.
- التعددية السياسية والحزبية.
- الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء.
- التداول السلمي للسلطة من خلال قواعد ثابتة متفق عليها.
- الرقابة والمساءلة السياسية للحكومة[1].

= - وحول مفهوم الديمقراطية وقضاياها الأساسية، إضافة إلى المراجع السابقة، انظر:
- مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، ص ١٨٠ وما بعدها.
- ناجي لوش، **الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات**، ص ٥٥ - ٦٠.
- دافيد بتهام، وكيفين بويل، **الديمقراطية أسئلة وأجوبة**، ص ٩ - ١٠.
- معن أبو نوار، **في الديمقراطية الحديثة**، ص ٢٣ - ٢٤.
-**Britannica Junior Encyclopaedia,** vol. 5, Wiliam Benton, publisher , pp, 69-70
- **The Encyclopaedia Amricana**,vol. 8 , pp.684-685.

(١) انظر مؤشرات عديدة للديمقراطية، إضافة للمراجع السابقة:
- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ص٨٦.
- ألان تورين، **ما هي الديمقراطية**، ص ٤٠ - ٤١.
- روبرت دال، **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ص ٦٣ - ٦٤.

٢ - تعريف الشورى:

- تعريف عبد الحميد الأنصاري للشورى: «استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق».

- تعريف آخر لعبد الحميد الأنصاري: «استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها»[١].

- يعرِّفها بسام عطية: «استطلاع ومعرفة رأي الأمة أو من يمثلها في القضايا التي تخصها بمجموعها أو فئة منها، بشرط عدم المصادمة للنصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة المجمع عليها إجماعًا له صفة التأبيد»[٢].

- تعريف توفيق الشاوي: «هي الوسيلة التي فرضتها الشريعة لصدور قرار من الجماعة ملزم لها ولأفرادها وحكامها».

ـ تعريف آخر لتوفيق الشاوي: «شورى الجماعة أو الشورى الجماعية التي تضمن مشاركة أفراد الجماعة والهيئات المكونة لها في صنع القرارات، المعبرة عن إرادتها في تقرير مصيرها، والتصرف في شؤونها العامة عن طريق الحوار الحر، ومناقشة الآراء من أجل اختيار أفضلها - أي أقربها - لهدي الإسلام وشريعته وعدالته»[٣].

ونحن نفضل هنا تعريف بسام عطية؛ لأنه يشتمل على عنصرين أساسيين: حق الأمة أو من يمثلها في إبداء الرأي واتخاذ القرار، ثم اشتراط عدم مخالفة النصوص القطعية الثابتة، أو المبادئ الإسلامية العامة، أي القضايا التي لا تقبل الاجتهاد أو أن تكون محلاً للشورى، وهو ما نقيم عليه الجانب الأكبر من الدراسة.

ويمكن وضع المؤشرات التالية كأساس لقياس الشورى في هذه الدراسة:

ـ أن الحاكم لا يقطع أمرًا حتى يطرحه للنقاش والتداول.

- اشتراك الأمة أو من يمثلها في اتخاذ أي قرار يتعلق بالحياة العامة في المجتمع.

---

(١) عبد الحميد الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، ص ٤.

(٢) نقلاً عن: عبد الوهاب المصري، **الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما**، ص ١٤٩ ـ ١٧٨.

(٣) توفيق الشاوي، **فقه الشورى والاستشارة**، ص ٨٠ - ٨١.

- اعتماد البيعة كأسلوب لتولي السلطة.

- عدم مخالفة النصوص والأصول والمبادئ الإسلامية من خلال أي عملية للشورى.

ونشير هنا ونحن نتحدث عن الديمقراطية والشورى، أننا قدمنا الديمقراطية على الشورى في العنوان، وذلك على اعتبار أن الجدل دائر أساسًا حول الديمقراطية، أما علاقتها بالشورى فهي عرضية، ومرتبطة أصلاً بالخلاف حول الديمقراطية. ولذلك جاء تقسيم هذا الكتاب مرتكزًا على العناصر الديمقراطية بشكل أساسي، فحديثنا عن الشورى جاء مرتبطًا بمحاولة المقاربة بين الديمقراطية والشورى، وبعض أسس النظام السياسي الإسلامي، من قبل المفكرين الإسلاميين. إذن فمحور دراستنا هنا هو مفهوم الديمقراطية وعناصره، ومدى توافقه واختلافه مع المبادئ والأسس المقررة عند المسلمين.

***